

الملخص

العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية في مجالات القيادة و التنسيق للعمل الإنساني

تحديد سمات مشاركة المنظمات غير
الحكومية الوطنية في هياكل تنسيق العمل
الإنساني في المجالات الدولية في منطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يناير 2021



A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

لطالما كانت الجهات المحلية والوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني تعتبر الأطراف المؤثرة الرئيسية في عمليات الاستجابة الإنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي العديد من المناطق الأخرى.¹ وينظر إلى الاستجابات ذات القيادة المحلية على نطاق واسع بأنها تمتاز بكونها تنفذ برامجها في وقت اسرع وأفضل، وبأنها أكثر استدامة وأكثر فعالية من حيث التكلفة. كما يُنظر إليها على أنها تساهم في تيسير إمكانية وصول المساعدات و البرامج بشكل أفضل، وتؤدي إلى بناء شبكات أقوى مع المجتمعات المتضررة. بالإضافة إلى أنه يُنظر إلى الاستجابات ذات القيادة المحلية، في مناسبات عدة، على أنها تعكس مستوى فهم أشمل للسياقات التاريخية والثقافية والجغرافية - السياسية التي تترسخ فيها أزمات وواقع المجتمعات المتضررة. ويمكن أن يشكل الموظفون الذين يملكون الخبرة في المنظمات غير الحكومية الوطنية الذاكرة المؤسسية لقطاع العمل الإنساني، حيث يعملون على تعزيز الاستمرارية في مواجهة سرعة تغير او تناوب الموظفين الدوليين؛ بل وكثيراً من الأحيان يكونوا العاملين المحليين في منصب أو موقف بالغ الأهمية لمعالجة قضايا الاستدامة والربط بين التنمية والعمل الإنساني.²

يعكس إدراك القيمة الفريدة للمنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية مدى توافق نُهج العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية المتنوعة والمنفصلة إلى حد كبير في منظومة العمل الإنساني مع التركيز المتجدد على القمة العالمية للعمل الإنساني 2016، حيث كانت أجندة العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من ضمن الإصلاحات الرئيسية التي تم الاتفاق عليها في القمة العالمية كجزء من الصفقة الكبرى، وتشمل تعهدات محددة من جانب وكالات الإغاثة والجهات المانحة لتنفيذ الآتي:

دعم آليات التنسيق الوطنية حيثما وجدت، وإدراج جهات الاستجابة المحلية والوطنية في آليات التنسيق الدولية حسبما يكون مناسباً ووفقاً للمبادئ الإنسانية.³

في السنوات التي تلت توقيع الصفقة الكبرى، اتسع نطاق مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية بشكل كبير في هياكل تنسيق العمل الإنساني الدولية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بدأ ممثلوا المنظمات غير الحكومية الوطنية في كثير من الدول بلعب دور مؤثر بشكل متزايد كصانع قرار يعملون على تطوير استراتيجيات الاستجابة الجماعية. وبينما تحتفظ المنظمات غير الحكومية الوطنية بنسبة من المقاعد في المنتديات الإنسانية الاستراتيجية رفيعة المستوى بشكل منظم، إلا أنه قلما تتمتع بنفس القدر من التأثير كمنظراتها الدوليين؛ فعلى الرغم من التأثير الملموس للجهات الفاعلة الوطنية خاصة على المستوى الفني والتشغيلي، إلا أنها قلما تتولى قيادة منصات التنسيق الفنية بنفسها.

حول البحث

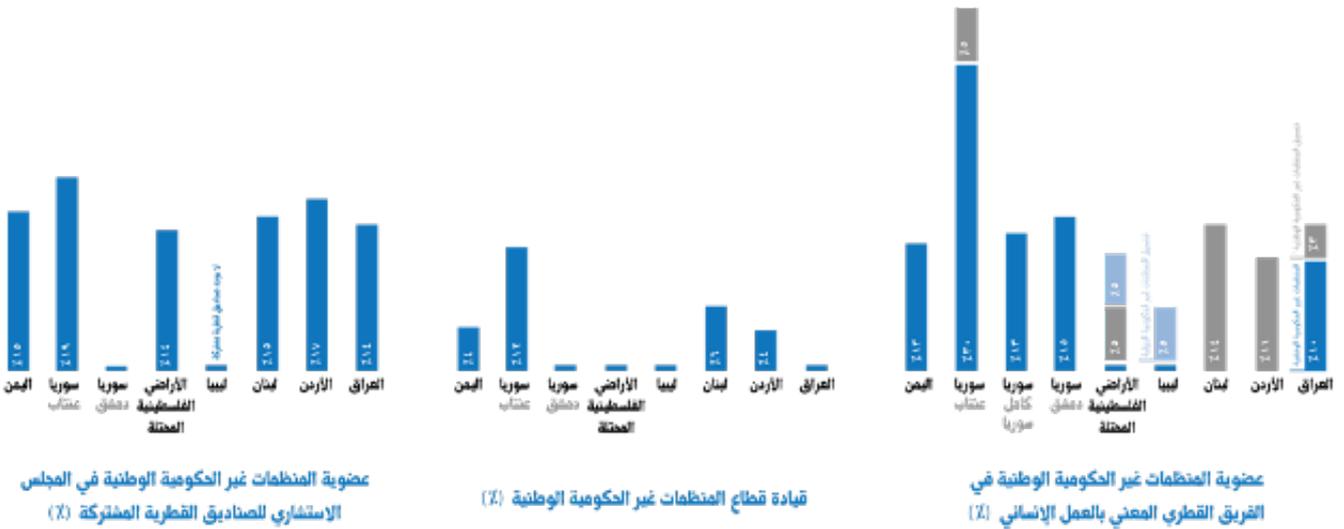
في ظل الظروف الراهنة لضمان استمرار ودعم عمليات الاستجابة المحلية، شرعت شبكة إكفا العالمية في إعداد هذا البحث من أجل تحديد مدى فعالية وجدوى مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية في الهياكل الدولية لتنسيق العمل الإنساني، وتوثيق كل ذلك، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يسعى هذا البحث إلى تناول موضوع مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية في الدول القطرية المعنية بالعمل الإنساني (HCTS) والمجالس الاستشارية للصندوق القطري المشترك (CBPF) ومنصات تنسيق مجموعات العمل أو القطاع. ويعالج البحث الموضوع الأساسي له ضمن عد من السياقات، حيث تشمل العراق والأردن ولبنان وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا (دمشق والعمليات الموجودة في تركيا بالإضافة إلى الاستجابة لسوريا بأكملها) واليمن. يستند هذا البحث إلى البيانات النوعية والكمية، ليرسم بإيجاز ملامح القيادات المحلية و الوطنية في 7 استجابات منتشرة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولتحديد مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة، والمواضيع التي تتكرر فيما بين السياقات، واكتشاف المجالات التي أحرز فيها التقدم، وكذلك التحديات القائمة. كما يستند أيضاً إلى هذا التحليل لتحديد العقبات الرئيسية التي تحول دون مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية، بما في ذلك، إمكانية وصول الجهات الفاعلة الوطنية إلى هياكل التنسيق، وانعدام الحوافز التي تشجع على المشاركة، والقدرات المحدودة، والقيود المفروضة على الموارد من جانب المنظمات غير الحكومية الوطنية. ويناقش هذا البحث أيضاً التحديات المختلفة التي تعيق الدور القيادي للمنظمات غير الحكومية الوطنية ومن بينها الإرادة السياسية، والقلق إزاء قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية على الالتزام على نحو كافٍ بالمبادئ الإنسانية، فضلاً عن التساؤلات المثارة حول تمثيل الجهات الفاعلة الوطنية والتنافس الداخلي بين الجهات الفاعلة الوطنية، بالإضافة إلى التصور الذي يسود في كثير من المنظمات غير الحكومية الوطنية بأن هذه الآليات تخدم مصالح الجهات الفاعلة الوطنية في الأساس. يقدم هذا البحث مجموعة من التوصيات اللازمة لمواجهة هذه التحديات وضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في مشاركة وانخراط المنظمات غير الحكومية الوطنية في كافة هياكل التنسيق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

النتائج

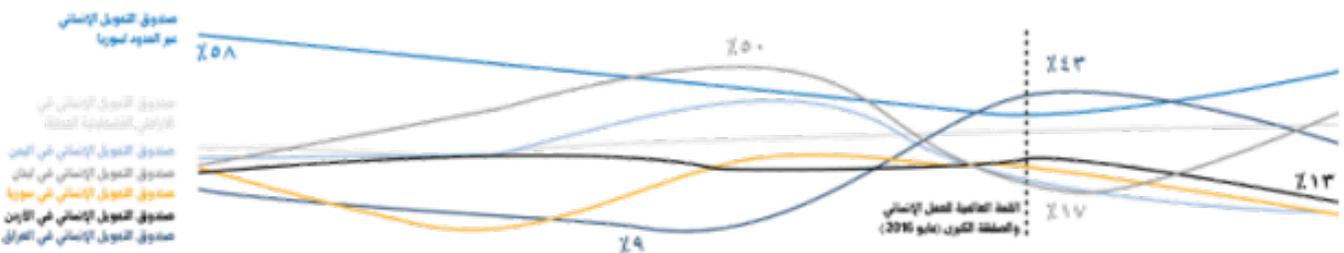
تختلف التحديات التي تواجه العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية والقيادة المحلية اختلافاً كبيراً في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شأنها في ذلك شأن تركيبة وطبيعة الجهات الوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني، تضم سياقات، مثل: الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجالات العمل الإنساني - بل وتتجاوزه - حيث تمتلك الخبرة وتتمتع بعلاقات قوية، بينما ظهر مؤخراً في دول أخرى مثل العراق وليبيا وسوريا العديد من الجهات المحلية والوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وهو ما أدى إلى ظهور تحديات مختلفة إلى حد كبير وقت في وجه القيادة والمشاركة الاستراتيجية للمنظمات غير الحكومية الوطنية. وتختلف مستويات تمويل الشركاء المحليين اختلافاً كبيراً بين البلدان مما يؤثر على قدرة موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية للمشاركة بفعالية في هياكل التنسيق.

وعلى الرغم من وجود هذه الفوارق القطرية، إلا أن الاتجاهات الإقليمية واضحة حيث تعاني المنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مشاكل تتعلق بتعذر وصولها إلى هياكل التنسيق المعقدة الموجودة حالياً، والتي غالباً ما تعقد بلغة لا يشعرون بالراحة في العمل بها. كما تواجه الجهات الفاعلة الوطنية نقصاً شديداً في الموارد، مما يؤثر في قدرتهم على حضور اجتماعات التنسيق الإنساني، ولعل الأمر الأكثر أهمية هنا هو التصور القائم لهياكل تنسيقات العمل الإنساني على أنها وجدت من أجل خدمة المصالح الدولية في المقام الأول، وغالباً ما تظهر على أنها لا تقدم سوى القليل للمشاركين من المنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية.

تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية في هياكل التنسيق الرئيسية حسب الدولة (النسبة المئوية لإجمالي عدد الأعضاء)



مخصصات الصناديق القطرية للمشاركة المباشرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية، 2015-2019 (النسبة المئوية لإجمالي المخصصات)



ملاحظة: لا تشمل المخصصات المنح الفرعية التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية الوطنية من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية أو الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

خلص البحث إلى أن تمثيل المنظمات غير الحكومية المحلية و الوطنية في المجالس الاستشارية للصناديق القطرية المشتركة كان بشكل جيداً، حيث كانت تمثل عادة ما نسبته 10% - 20% من جميع المقاعد (وهي نسبة تضاوي إلى حد كبير النسبة المخصصة للمنظمات غير الحكومية الدولية). وكانت تجارب الفرق القطرية المعنية بالعمل الإنساني تجارب متفاوتة حيث حصلت معظم الفرق على ما بين مقعد واحد و3 مقاعد مخصصة للمنظمات غير الحكومية الوطنية، في حين أن منظمات المنظمات غير الحكومية في بعض الدول كانت تمثل الأصوات الوطنية. ولم تحصل ليبيا على أي تمثيل للمنظمات غير الحكومية الوطنية في الفريق القطري المعني بالعمل الإنساني بسبب الحالة السياسية والأمنية (على الرغم من امتلاكها لأربعة ممثلين في منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية) بينما حصل الفريق المعني بالاتصال للأغراض الإنسانية (HLG) المتمركز في تركيا على أعلى نسبة للتمثيل الوطني في المنطقة بستة أعضاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية (من بينهم 5 منظمات غير حكومية سورية ومنظمة غير حكومية تركية) بالإضافة إلى ممثل وحيد في منتدى المنظمات غير الحكومية الوطنية (أنظر الشكل).

على الرغم من الفجوات التي تم تحديدها، فقد تم إحراز بعض التقدم من أجل تعزيز القيادة الإنسانية الوطنية، حيث يتواجد قادة - على الصعيدين الوطني والدولي - في جميع أنحاء المنطقة ممن يلتزمون التزاماً حقيقياً بزيادة تواجد الأصوات الوطنية في هياكل تنسيق العمل الإنساني، إلا أنهم يواجهون عدداً من التحديات الهيكلية التي تؤثر في قدرتهم على الوفاء بالالتزامات العالمية بشأن العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية، إذ تؤدي أوجه عدم المساواة على مستوى المنظومة إلى استمرار اختلال موازين القوى الذي من شأنه أن يضر ويُضعف الجهات الفاعلة الوطنية. ويجب على القيادة الإنسانية التعامل مع الأولويات الاستراتيجية المتضاربة التي كثيراً ما يرى من خلالها القادة الدوليين أن الجهود الرامية إلى تعزيز القيادة المحلية هي مقايضة بين الكفاءات التشغيلية وتأثير الاستجابة، وترتبط التحديات الهيكلية المتعلقة بالعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية أيضاً بقدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية على تمثيل المنظورات الإنسانية المتنوعة والناشئة للشعوب الأصلية، فضلاً عن المنافسة المتكررة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية. وفي الأخير، تخشى الجهات الدولية الفاعلة في مجال العمل الإنساني في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عدم تقييد المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال العمل الإنساني بالمبادئ الإنسانية عند مواجهة التوترات المجتمعية الراسخة وسياسات الهوية والانتماءات السياسية.

لم يتم تناول هذه القضايا على نحو مرضٍ للعديد من المشاركين في هذا البحث على الصعيدين الوطني والدولي، حيث تحد هذه الديناميات من مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية في الهياكل الدولية لتنسيق العمل الإنساني وتقوض قدرتها على الاضطلاع بدور قيادي فيها مما يستوجب بذل المزيد من الجهود المتضافرة لدعم الفرق القطرية التي تعمل في مجال العمل الإنساني من أجل التغلب على هذه التحديات وتمكين الجهات الفاعلة الوطنية من المشاركة بشكل مُجدٍ في منظومة العمل الإنساني. وتتقاسم الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني - التي يجب عليها العمل معاً لتحقيق مزيد من التنسيق بين المنظمات غير الحكومية الوطنية وتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية الوطنية لتمكينهم من المشاركة بصورة فعالة في هياكل تنسيق العمل الإنساني ومواءمة منصات وعمليات التنسيق بحيث تشمل جميع المنظمات غير الحكومية الوطنية وتكون في متناولها - مسؤولية تحقيق هذه التطلعات.

تعتبر هذه التدابير أساسية باعتبار طبيعة التحديات التي تواجه قطاع العمل الإنساني في المنطقة، ومن المرجح أن تلعب المنظمات غير الحكومية الوطنية دوراً مهماً في حملات التلقيح الجماعي بشكل عادل ضد فيروس كورونا، فضلاً عن أن عدم تجديد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لدعمه كما هو متوقع للعمليات في خط التماس في سوريا من شأنه أن يؤثر على الدور المركزي الذي تلعبه الجهات الفاعلة الوطنية في عملية الاستجابة. كما أبدت السلطات الوطنية معارضتها بصورة متزايدة للاستجابات ذات الطابع الدولي، فيما لا تزال التحديات الكبيرة التي تتعلق بإمكانية الوصول تعصف بالعمليات في العديد من البلدان التي يتناولها هذا التقرير، مما يستدعي بذل جهود متجددة إذا ما أردنا تعزيز الدور القيادي للمنظمات غير الحكومية الوطنية داخل هياكل تنسيق العمل الإنساني في جميع أنحاء المنطقة.

الأثار المدمرة لجائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد19-":

تشير التقارير الأولية إلى أنّ جائحة فيروس كورونا "كوفيد19-" تمثل البداية لعصر جديد من الاستجابات الإنسانية التي تقودها الجهات المحلية، حيث أشار بعض المراقبين إلى وجود تحولات في الوضع الراهن داخل القيادة الإنسانية نتيجة لحالة الطوارئ الراهنة في مجال الصحة العامة، زاعمين أنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة مساحة الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية الوطنية ومدى أهميتها في النظام الدولي.⁴ وفي خضم القيود المفروضة على السفر والتحرك على الصعيد الدولي، أفادت التقارير أن الاستجابات لهذا الوباء قد شهدت زيادة في الاعتماد على الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي عادة ما تكون أكثر حرية في العمل من نظيراتها الدولية. وأشارت التوجيهات الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية "ضرورية وفرصة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وجهود الإنعاش بفعالية بعد جائحة "كوفيد19-".⁵

وفي كثير من الأحيان، تم دمج عمليات الاستجابة لجائحة "كوفيد19-" في عمليات الترابط بين التنمية والعمل الإنساني، حيث تتمكن الجهات الفاعلة المحلية عموماً من تنفيذ العمل فيها بشكل أفضل. ولذلك، أجبرت الجائحة "قطاع العمل الإنساني على طرح أسئلة صعبة حول من هو في أفضل وضع لتقديم المساعدات باعتبار السياق والقيود والاحتياجات المحلية" كما ذُكر في التقرير الصادر مؤخراً عن مجموعة السياسات الإنسانية.⁶ ومن المتوقع أن تستمر هذه الديناميات أو حتى تزداد خلال السنوات المقبلة، وهذا بدوره سيزيد من دور المنظمات غير الحكومية الوطنية وأهميتها في إطار هياكل صنع القرار الاستراتيجية. وقد لخص تقرير صادر عن إكفا في منتصف عام 2020 إلى أن جائحة "كوفيد19-" تمثل "فرصة لإعادة التفكير في مستويات مشاركة وانخراط المنظمات غير الحكومية الوطنية في آليات التنسيق".⁷

أعرب المشاركون من مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن اعتقادهم بأن جائحة "كوفيد19-" لم تفعل شيئاً يذكر لتغيير دور الجهات الفاعلة الوطنية ضمن هياكل القيادة الإنسانية. وفي معظم السياقات التي تم بحثها هنا، اعتادت الوكالات الدولية على القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الخدمات التي تعوق بالفعل تنقل الموظفين وسفرهم. كما كان أسلوب الإدارة عن بُعد والشراكات المحلية من طرق التشغيل الشائعة في معظم أنحاء المنطقة، والتي يبدو أنها سمحت إلى حد كبير باستمرار العمليات الإنسانية إلى جانب توسيع نطاق الاستجابات الجديدة للصحة العامة - وإن كانت تنفذها بشكل عام المنظمات غير الحكومية الوطنية، بل إن التقارير أفادت في بعض السياقات بأن تفشي الوباء العالمي قد قلل من التفاعل بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، مما يزيد بدوره من تقويض الفرص المتاحة للمنظمات غير الحكومية للتأثير على الاستراتيجيات والقرارات الإنسانية.

وقد انتقلت العديد من الاجتماعات التنسيقية لتُعقد عبر الإنترنت منذ أوائل عام 2020. وأشار المشاركون من المنظمات غير الحكومية الوطنية إلى العقبات الأولية التي تحول دون الحضور؛ حيث كثيراً ما يواجهون مسائل تتعلق بالتواصل والقضايا التكنولوجية. وقد ورد أن هذه العقبات قد حُلت إلى حد كبير وقت إجراء البحوث. كما أدت المشاركة عبر الإنترنت لبعض الشركاء الوطنيين إلى تقليص أوقات وتكاليف سفرهم (وهو عبء كبير على العديد من الشركاء، كما هو مفصل في القسم 3). كما ضمنت عمليات تسجيل عبر البريد الإلكتروني (المطلوبة على معظم المنصات الرقمية) أن المنسقين لديهم إمكانية الوصول إلى تفاصيل الاتصال الصالحة لجميع المشاركين، مما يسمح لهم بمشاركة جداول أعمال الاجتماعات وجدولها الزمنية ومحاضراتها. ورغم هذا فإن الاجتماعات الافتراضية ربما كانت أيضاً سبباً في خفض جودة المشاركة من جانب ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية. وأفاد العديد من المشاركين في هذا البحث أن الموظفين من المنظمات غير الحكومية الوطنية لا يشعرون بنفس القدر من الراحة خلال التحدث في اجتماع تنسيقي عبر الإنترنت مقارنة بالاجتماعات التي يحضرونها شخصياً، وبالتالي فإنهم يميلون إلى أن يكونوا أقل كلاماً وأقل مشاركة.

أفادت التقارير على نطاق واسع أن المنظمات غير الحكومية الوطنية كانت في طليعة عمليات الاستجابة للوباء. وبينما كان يُنظر إلى الجهات الفاعلة الوطنية في العديد من البلدان على أنها جزء لا يتجزأ من عملية تطوير استراتيجيات الاستجابة لفيروس كوفيد19-، إلا أن هذا التصور ينطبق بشكل أساسي على السياقات التي أظهرت بالفعل مستويات عالية من المشاركة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية. وتشير أدلة محدودة من الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً إلى أن الاستجابات الإقليمية لفيروس كوفيد19- تميل إلى تهميش دور القيادات النسائية والمنظمات التي تقودها النساء.⁸ وقد لاحظ العديد من المشاركين بعض التغييرات الإيجابية المتعلقة بالعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية وسط الوباء العالمي، والتي يبدو أنها كان لها تأثير تنظيمي على المجتمع المدني في بعض السياقات وشجعت المنظمات غير الحكومية الوطنية على تجميع مواردها والعمل بشكل وثيق أكثر من أي وقت مضى.

التوصيات

تتقاسم الجهات الفاعلة الإنسانية فيما بينها مسؤولية تنفيذ الالتزامات المؤسسية المتعلقة بالعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية - وخاصةً تلك المتعلقة بتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية في هياكل التنسيق الدولية، ولا تستطيع أي مؤسسة منفردة أو ينبغي لها أن تتوقع أن تقوم وحدها بمعالجة أوجه القصور الحالية، وعلى المنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية نفسها أن تتكيف مع طرق العمل الجديدة، كما يجب ذلك أيضًا على المؤسسات المانحة، والقيادات الإنسانية، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتهدف التوصيات التالية إلى تقاسم المخاطر وتعزيز المساءلة فيما يتعلق بتحسين القيادة الإنسانية للمنظمات غير الحكومية الوطنية.

توصيات للمنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية

- الانضمام إلى أو تعزيز أو تكوين ائتلافات تتضمن شركاء وطنيين آخرين في العمل الإنساني.
- استكشاف فرص جديدة لحشد الأموال لمهام الاتصال والتنسيق، ومنحها الأولوية، إذا لم تكن موجودة بالفعل.
- تحديد التوقعات والمسؤوليات المتعلقة بالعضوية والتمثيل في منظمات تنسيق العمل الإنساني بوضوح والالتزام بها.
- بناء الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الوطنية، والتي تلتزم فيها المنظمات الأكثر استقرارًا والأكثر امتلاكًا للموارد بدعم الجهات الفاعلة الوطنية الأصغر حجمًا.
- منح الأولوية لمشاركة المنظمات النسائية وذات القيادة النسائية في هياكل تنسيق العمل الإنساني.

توصيات للجهات المانحة

- تقديم التمويل للمنظمات غير الحكومية الوطنية لدعم بناء القدرات، ومهام الاتصال، أو دعم مشاركتها في هياكل التنسيق.
- تقديم التمويل للمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنتديات المنظمات غير الحكومية المختلطة، بما في ذلك موظفي الأمانة العامة الأساسيين.
- ضمان تقديم إسهامات كافية في صناديق التمويل القطرية المشتركة، مع الإقرار بقيمتها الفريدة باعتبارها النافذة الوحيدة على الأغلب التي تستطيع المنظمات غير الحكومية الوطنية من خلالها الحصول على التمويل الدولي.

توصيات لمنسقي الشؤون الإنسانية والفرق القطرية العاملة في مجال العمل الإنساني

- تشجيع وتحفيز المنظمات غير الحكومية الوطنية على المشاركة في هياكل التنسيق، مما يضمن التخصيص والتشكيل المناسب للمقاعد في المنتديات الإستراتيجية الرئيسية ومنتديات صنع القرار.
- التماس فرص دعم الدور القيادي للمنظمات غير الحكومية الوطنية النسائية أو ذات القيادة النسائية.
- تهيئة بيئة تكون فيها العمليات الإستراتيجية وعمليات صنع القرار أكثر سهولة وشاملة للمنظمات غير الحكومية الوطنية.
- تعزيز الصلات مع الهياكل الوطنية للقيادة والتنسيق في العمل الإنساني.
- تبني المزيد من النهج الإستراتيجية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية والدور القيادي للمنظمات غير الحكومية الوطنية، ودمج الأهداف الخاصة بالعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية في عمليات تخطيط ورصد الاستجابة.
- البدء في استعراض بنية التنسيق لضمان أن التنسيق مناسب لكل الأغراض حيثما أمكن.

توصيات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وأمانة التنسيق

- اتخاذ خطوات نحو تهيئة بيئة تكون فيها الهياكل الإستراتيجية وهياكل صنع القرار أكثر سهولة وشاملة للمنظمات غير الحكومية الوطنية.
- تكثيف الجهود الرامية إلى توجيه الجهات الفاعلة الوطنية بشأن الهياكل الدولية لتنسيق العمل الإنساني.
- التماس فرص تعزيز منصات التنسيق الوطنية عن طريق دعم إقامة محافل جديدة أو تعزيز شبكات المنظمات غير الحكومية الوطنية القائمة أو هياكل تنسيق المنظمات غير الحكومية المختلطة.

- التشاور مع الجهات الفاعلة المحلية حول طرقها المفضلة للحصول على المعلومات.
- مواصلة دعم الطلبات التي تقدمت بها المنظمات غير الحكومية الوطنية لصناديق التمويل القطري المشتركة وغيرها من آليات التمويل الدولية المتاحة لها.

توصيات لمجموعة العمل والوكالات الرائدة في القطاع Clusters and Clusters Lead

- اتخاذ خطوات لتهيئة البيئة المناسبة حيث تكون فيها الاجتماعات و مجموعات العمل أكثر سهولة من حيث اللغة، الترتيبات اللوجستية وشاملة من حيث حضور و تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية و المحلية .
- تشجيع وتحفيز المشاركين في قيادة القطاعات ومجموعات العمل من المنظمات غير الحكومية الوطنية مع اتخاذ خطوات نحو الحد من القيود المفروضة على الموارد والقدرات والتي تحول دون استفادة المنظمات غير الحكومية الوطنية من هذه الفرص.
- تقديم التوجيه والتدريب والتأهيل اللازم للمنظمات غير الحكومية والوطنية فيما يتعلق بهيكل تنسيق العمل الإنساني ومكاسب ومسؤوليات المشاركة في مجموعة العمل أو القطاع.
- ضمان أن المعايير المرجعية لمجموعات العمل أو القطاعات المختلفة تعطي الأولوية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية حيثما لا تكون قائمة بالفعل.
- التماس الدعم من قبل المجموعات أو القطاعات للبدء في استعراض العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية.
- مواصلة ترتيبات الاتصال الفعال مع المنظمات غير الحكومية الوطنية وهياكل التنسيق المحلية والشبكات الإعلامية القطاعية وضمان التواصل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية غير المشاركة التي تعمل في القطاع.

توصيات للوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية

- الاستثمار في قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية في إطار أنشطة برامج الاغاثة و برامج المنعة طويلة المدى.
- وضع نُهج جديدة لتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية على المشاركة والانخراط بفعالية في النظم الدولية لتنسيق العمل الإنساني.
- التماس فرص تعزيز منصات التنسيق الوطنية.
- ضمان تزويد المنظمات غير الحكومية الوطنية بالنفقات الإدارية وتكاليف التوظيف الكافية ضمن ميزانيات المشاريع.
- مناصرة التمثيل الكافي للمنظمات غير الحكومية في المنتديات الإنسانية الاستراتيجية الرئيسية ومنتديات صنع القرار، إذا لم يكن ذلك قائماً بالفعل.

توصيات لمنتديات المنظمات غير الحكومية

- المناصرة لكفالة تخصيص وتشكيل المقاعد الكافية للمنظمات غير الحكومية الوطنية في المنتديات الإستراتيجية ومنتديات صنع القرار الرئيسية، إذا لم يكن ذلك قائماً بالفعل.
- توفير التوجيه المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية فيما يتعلق بالهيكل الإنساني والاستثمار في تعزيز قدرات الأعضاء الوطنيين، حيثما سمحت الموارد بذلك.
- بحث عقد اجتماعات مسبقة للمنظمات غير الحكومية الوطنية قبل عقد منتديات صنع القرار الرئيسية.
- التماس فرص تعزيز المنتديات الوطنية وإقامة روابط مع شبكات المنظمات غير الحكومية الوطنية، فيما يتعلق بمنتديات المنظمات غير الحكومية الدولية فقط، إذا لم يكن ذلك قائماً بالفعل.
- تعزيز الدعم فيما بين الأعضاء لإعداد إستراتيجية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية على مستوى القطاع تولى الأولوية للقيادة الوطنية داخل الهياكل الدولية للعمل الإنساني.
- التشاور مع الجهات الفاعلة المحلية حول طرقها المفضلة للحصول على المعلومات.

ملاحظات

- 1 أنظر على وجه الخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/182 (1991)، المادة 5، 18 و39؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مدونة قواعد السلوك الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث (1994)، المادة 6.
- 2 نظر على سبيل المثال فريق السياسات الإنسانية والمجلس الدولي للوكالات التطوعية (اكفا)، "العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية في الممارسة الإنسانية"، يونيو 2016؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر "العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية: ما يعنيه وكيفية تحقيقه"، أبريل 2018؛ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ودعم الأقران، "دعم العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية القائم على المبادئ في الاستجابة الإنسانية: الخطوات العملية لمنسقي الشؤون الإنسانية والفرق القطرية المعنية بالعمل الإنساني" يناير 2019.
- 3 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر "العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية: ما يعنيه وكيفية تحقيقه"، 5.
- 4 ظر على سبيل المثال: فيرونك باربيليت، جون براينت، وبارنابي ويلييس كينج، "كل العيون متسلطة على الفاعلين المحليين: جائحة كوفيد-19 والعمل الإنساني المحلي: فرص التغيير المنهجي"، مجموعة السياسات الإنسانية، يوليو 2020.
- 5 الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واليونيسيف، "إرشادات مؤقتة: العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية والاستجابة لجائحة كوفيد-19"، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مايو 2020، 2.
- 6 باربيليت وآخرون، "جائحة كوفيد-19 - والعمل الإنساني المحلي"، 3.
- 7 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، "إرشادات مؤقتة: العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية والاستجابة لفيروس كوفيد-19"، مايو 2020، 5.
- 8 منظمة كير فلسطين، "بلوغ أعلى: المشاركة السياسية للمرأة والوصول لعملية صنع القرار خلال أزمة جائحة فيروس كوفيد-19"، أكتوبر 2020.



Geneva Office

26-28 Avenue Giuseppe Motta 1202 – Geneva – Switzerland

Tel: +41 (0)22 950 9600 – Fax: +41 (0)22 950 9609

Email: secretariat@icvanetwork.org

www.icvanetwork.org

 [@ICVANetwork](https://twitter.com/ICVANetwork)

Regional Hubs

Asia

Bangkok, Thailand

MENA

Amman, Jordan

Africa

Addis Ababa, Ethiopia
Nairobi, Kenya